بيـان مالـي

عن تطورات المالية العامة لشهر تموز ٢٠٠٠

استمرت العوامل المؤثرة على عجز الموازنة المتراكم منذ بداية السنة الذي بقي في نهاية شهر تموز بمستوى ٤٦,٩%، وكذلك على عمليات الخزينة، ولذلك لم يتحسن بعد مستوى العجز الإجمالي (موازنة + خزينة) البالغ ٥٣,٤% بنهاية الشهر الماضي.

أما العوامل المؤثرة على العجز فهي التالية:

- **<u>من جهـة الإنفـاق</u>**

١ - عجز مؤسسة كهرباء لبنان وخدمة ديونه:

بلغ مجموع الدعم المقدم إلى المؤسسة من بداية السنة حتى آخر تموز مبلغ ١٧٧ مليار ليرة.

٢- تسديد مستحقات الخزينة تجاه البلديات والتي تراكمت في ظلّ الحكومات السابقة

بلغ مجموع المستحقات المدفوعة إلى البلديات منذ بداية السنة وحتى نهاية شهر تموز مبلغ ١٨٥ مليار ليرة.

٣- تعجيل دفع التحويلات إلى المؤسسات العامة

بلغ مجموع التحويلات الأخرى إلى مؤسسات القطاع العام ٦٨٦ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من السنة ومنها ١٧٦ مليار ليرة لمجلس الإنماء والأعمار و ٣٥ مليار ليرة لمجلس الجنوب و ٦٣ مليار ليرة لمجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية و ٧٦ مليار ليرة لتعاونية موظفي الدولة و ٧٩ مليار ليرة إلى الجامعة اللبنانية و ١٠٥ مليار ليرة إلى صندوق المهجرين.

- **<u>من جهـة الإيـرادات</u>**

إن العامل الرئيسي المؤثر على حركة الإيرادات كما تم ذكره سابقاً هو تمديد فترة الإعفاء من الغرامات من قبل المجلس النيابي وبشكل خاص أثر القانون ٢١٨ الذي سمح بتقديم التصريح عن ضريبة الدخل عن أعمال ١٩٩٩ حتى نهاية شهر آب دون التعرض إلى الغرامة مما أدى إلى تأخر المكلفين عن تسديد مستحقاتهم الضريبية إلى ما بعد نهاية فترة الإعفاء من الغرامات أي إلى شهر أيلول، لذلك نرى العجز يتفاقم بشكل مؤقت. وبلغت نسبة التراجع في محصول ضريبة الدخل ٢١% بين الأشهر السبعة من هذه السنة والفترة نفسها من العام الماضي.

أما العامل الثاني فهو استمرار هبوط سعر صرف اليورو تجاه الليرة اللبنانية مما يؤثر على قيمة الاستيراد وبالتالي على قيمة الرسوم الجمركية التي تدنت بمقدار ٩% بين فترة السبعة أشهر الأولى من هذه السنة ونفس الفترة من العام الماضي.

والجدير بالملاحظة أيضاً التراجع الحاد في الرسوم العقارية (-١٧%) الناتج عن تمديد تخفيض الرسوم العقارية للبنانيين وغير اللبنانيين في قانون موازنة عام ٢٠٠٠ والذي لم يساهم في تنشيط السوق العقارية.

ولهذين السببين، فقد تراجعت الإيرادات الضريبية بمقدار ١٠,٤% عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي وعوض عن هذا التطور السلبي في الإيرادات الضريبية الزيادة الكبيرة في الإيرادات غير الضريبية (+٤١%). والنتيجة الإجمالية أن مستوى الإيرادات الضريبية بقي على ما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي وينتظر أن تبدأ الإيرادات الضريبية بالاتجاه الصعودي في نهاية شهر آب حيث تنتهي فترة الإعفاء من الغرامات .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن حسابات المؤسسات العامة والبلديات لدى مصرف لبنان قد زادت منذ بداية السنة من ١١٠٣ مليار ليرة إلى ١٤٥٣ مليار ليرة في نهاية شهر تموز وذلك بسبب التحاويل من الموازنة العامة أو الخزينة. وهذا يعني أن مقدار العجز الفعلي في عمليات الموازنة والخزينة يجب أن يطرح منه مقدار الزيادة في سيولة القطاع العام لدى مصرف لبنان والبالغة ٣٥٠ مليار ليرة. وعند طرح هذا المبلغ من قيمة مجموع العجز يصبح العجز الكلي ٢٥٧٨ مليار ليرة بدلاً من ٢٨٨٣ مليار ليرة ونسبة العجز تنخفض حينذاك من ٥٣,٤% إلى ٤٧,٨%.

أما على صعيد تطور الدين العام، فإن وتيرة زيادة الدين العام الإجمالي هذه السنة بقيت حتى نهاية شهر تموز ٢٠٠٠ منخفضة بالنسبة إلى العام الماضي، إذ زادت بمقدار ٥,٢% منذ بداية السنة مقابل ٦,٩% في نفس الفترة من العام الماضي.